اقتصاد

أعضاء المجالس البلدية والمحافظة والمخاتير يشرفون على عمليات التوزيع

مرارة السكر.. تكرير ٢٥ ألف طن لبيعها بسعر التكلفة في الاستهلاكيات

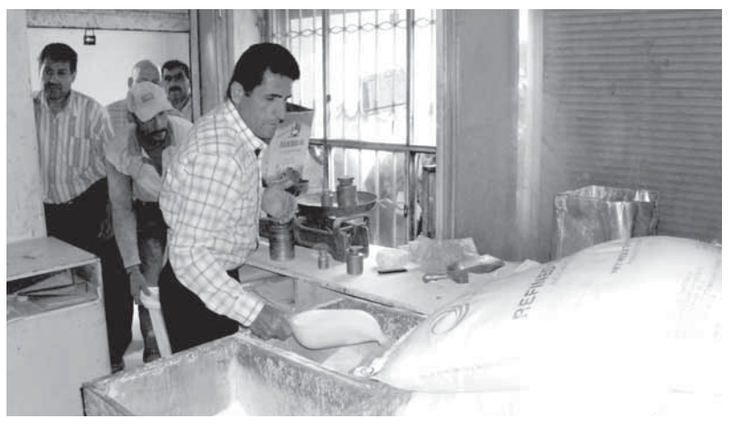

عبدالهادي شباط

كشف معاون مدير عام المؤسسة الاستهلاكية محمد العمري لـ«الوطن» أن لدى المؤسسة نحو ٢٥ ألف طن من مادة السكر الخام يجري تكريرها في معمل حمص والعمل على استجرارها لطرحها في الأسواق عبر مراكز ومنافذ البيع الخاصة بالاستهلاكية وأن هناك لجنة خاصة بالتسعير تعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة لحساب كلف الإنتاج والتكرير ووضع السعر المناسب لهذه المادة وفق توجيهات اللجنة الاقتصادية التي أوصت أن تكون أسعار المواد لدى مؤسسات التدخل الإيجابي أقل من مثيلاتها في الأسواق بنسبة لا تقل عن ٥٪.

وهنا نتوقف مع معاون المدير للسؤال عن السعر الجديد الذي تنوي المؤسسة بيع مادة السكر وفقه وخاصة أن الحديث عن نسبة ٥٪ دون أسعار السوق هذا يعني أن سعر المادة سيكون مرتفعاً لأن سعر الكيلو من السكر بات في الأسواق بين ٢٥٠– ٢٦٠ ليرة، حيث أكد العمري أن لدى المؤسسة حالياً نحو ٣ آلاف طن من مادة السكر يجري طرحها بسعر ١٧٥ ليرة للكيلو. وعما يتعلق بالكمية قيد التكرير في حمص أوضح أنه قد يطرأ زيادة على هذا السعر بسبب زيادة تكاليف العمل في وزارة الصناعة لكن هذه الزيادة ستكون بسيطة ولم يتم تحديدها بعد وهي حكماً دون ٢٠٠ ليرة للكيلو.

وعن نية المؤسسة لزيادة الكميات التي تطرحها في منافذ بيعها بيّن أن كامل الكميات المتوفرة لدى المؤسسة هي للمواطنين لكن عملية التوزيع تخضع لخطة المؤسسة وتقديراتها حول الكميات التي يجب طرحها وتوفيرها في الأسواق مع تأكيد عدم البيع للتجار أو بالبيع بالجملة والتوزيع فقط بشكل مباشر لضمان وصولها للمواطن بسعر مقبول دون أن يسمح بالاتجار فيها.

وبالتوجه لمدير فرع استهلاكية دمشق وسام حمامة عن شكاوى الكثير من المواطنين لعدم استفادتهم من هذه الكميات التي تطرحها المؤسسة في صالاتها والمراكز التابعة لها وخاصة في دمشق حيث أكد لنا العديد من المواطنين أنهم لم يسمعوا عن توزيع مادة السكر بسعر ١٧٥ ليرة إلا في الصحف ووسائل الإعلام الرسمية، والذي أكد من جانبه أن عمليات توزيع مادة السكر وبيعها بهذا السعر مستمرة وفي مجمعات وصالات ومراكز المؤسسة كافة في دمشق حيث يتم تخصيص كل مجمع ما بين ٢–٤ طن أسبوعياً على حين يتم تخصيص كل صالة بنحو واحد طن أسبوعياً على حين يتم تزويد المراكز بكمية نصف طن شهرياً وتم رفعها حالياً للطن. وأشار مدير الفرع إلى العمل على إيجاد آليات جديدة لضبط عمليات التوزيع منها حصر أسماء العاملين كافة في الجهات العامة التي تشتمل على مؤسسات استهلاكية وتوزيع كميات السكر في هذه الجهات عبر جداول وقوائم خاصة بأسماء العاملين بحيث يتم التوزيع على العاملين كافة دون استثناء وعدم استفادة أي عامل لمرة ثانية إلا بعد استفادة كل زملائه من المادة وصول القوائم الاسمية مرة ثانية له.

ويؤكد أن هذه الآلية فاعلة في ضبط عملية التوزيع ضمن الجهات العامة وتحد من الكثير من حالات التلاعب والمحاباة في عمليات التوزيع والحصول على مادة السكر. وعما يتعلق بالتوزيع خارج هذه الجهات أوضح أنه يتم تفعيل دور اللجان الشعبية في الأحياء من أعضاء المجالس البلدية والمحافظة والمخاتير عبر إشراكهم في الإشراف على عمليات التوزيع وحضورهم عمليات استلام كميات السكر في المراكز والصالات وكيفية توزيعها.

كما يشير مدير الفرع إلى أن مشكلة نقص الآليات ووسائط النقل التابعة للفرع تلعب دوراً سلبياً في عدم القدرة على التوزيع المستمر والوصول الدائم لكل المراكز في مدينة دمشق التي يتجاوز عددها ٨٠ مركزاً، مؤكداً أن سيارات النقل المتوفرة لدى فرع دمشق لا تغطي إمكانية التوزيع لأكثر من ٣٠–٤٠ من المراكز التابعة للفرع كافة.

وزير التموين يصدر التعليمات التنفيذية لقانون حماية المستهلك بعد ٧ أشهر من صدوره!

الوطن

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التعليمات التنفيذية لقانون حماية المستهلك رقم ١٤ بعد سبعة أشهر على صدوره، وبعيد استجواب وزير التجارة الداخلية جمال شاهين في مجلس الشعب يوم الأربعاء الماضي، علماً بأن النائب طالب الاستجواب قد استغرب من عدم صدور التعليمات التنفيذية لقانون التموين الجديد رقم ١٤ الصادر بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠١٥، مبيناً أن هذا التأخير يشكل خرقاً واستهتاراً غير مقبول بكل الضوابط والمعايير كما يعني أن الكثير من إجراءات تطبيقه حالياً على الأرض غير قانونية ومرتجلة.

مع العلم أن مدير الشؤون القانونية في وزارة التجارة الداخلية أحمد قاسمو كشف في تصريح لـ«الوطن» نشر بتاريخ ٢٣ آب ٢٠١٥ بأن «التعليمات التنفيذية والشارحة لقانون التموين الجديد ١٤ أصبحت جاهزة وتم استكمال مناقشتها من قبل اللجان وهي على مكتب الوزير الجديد بانتظار توقيعها».

وتنظم التعليمات التنفيذية وفقاً للوزارة آلية الضبط التمويني وفقاً لمجموعة من الحالات أهمها سوء صناعة الخبز وبيع الدقيق أو العجين المخصص لصناعة الخبز التمويني المدعوم مهما كانت الكمية أو النوعية أو التوقف عن صناعة الخبز في حال توفر المخصصات من الدقيق دون مبرر لذلك أو دون إعلام المديرية أو النقص في عدد الأرغفة المباعة بالكيلوغرام عن الحد المحدد بالمواصفة لنسبة أكثر من ١٠ بالمئة وبيعه بالعدد في حال زيادة الكمية عن الكيلوغرام وثبوت نقص الوزن.

وبحسب تقرير نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا) يوم أمس، فقد حددت الوزارة آلية تنظيم الضبوط التموينية بحق أصحاب محطات الوقود في حال توقفهم عن البيع إذا توفرت المخصصات وعدم وجود مبرر لذلك وفي حال عدم وجود بطاقة بيان أو نقص في البطاقة البيانية للمنتج أو نقص في المواصفات الكمية والوزن أو في حال نزع أختام الرصاص والأختام المعتمدة لمضخات الوقود في المحطات وسيارات التوزيع.

وبينت الوزارة كيفية مزاولة مهنة بيع اللحوم بأنواعها كافة، الحمراء والبيضاء، بالمفرق وضرورة الإعلان عن نوعية اللحم الذي يباع وعن سعره أيضاً والشروط التي يجب أن تراعى عند عملية نقل الفروج المذبوح المنظف أو أجزاء منه من المسلخ إلى أماكن التوزيع والبيع مشددة على عدم نقع أو حقن الفروج بالماء في محلات بيع الفروج أو الجمع بين نوعين من اللحم في محلات القصابين أو عرض اللحوم المسموح باستهلاكها خارج المحل أو أمام المحلات والمطاعم وعدم حفظها في واجهات مبردة والمخالف ينظم بحقه ضبط تمويني.

وبالنسبة لمزاولي مهنة بيع اللحوم بأنواعها بينت التعليمات ما يتوجب عليهم القيام به والمحظورات وشروط النقل شرط أن تكون على شكل ذبائح كاملة بالنسبة للأغنام والماعز أو على شكل أرباع بالنسبة للبقر والجمال ومذبوحة في مسلخ فني معتمد وبإشراف الدوائر الصحية البيطرية وان تنقل معلقة ويتخللها الهواء ضمن سيارات مبردة ومخصصة لهذا الغرض، وأشارت الوزارة إلى أنه ينظم ضبط تموين بحق التاجر الذي يستخدم الصحف والورق المطبوع وأكياس النايلون السوداء في تعبئة المواد الغذائية المكشوفة والمعدة للاستخدام المباشر وتقديم الأطعمة في عبوات معاد تصنيعها وغير مطابقة للشروط الصحية أو استخدام الملونات الصناعية المحظورة في المواد الغذائية أو التدليس في البيانات والصور المعلنة على العبوات واستخدام صور لا تعبر عن واقع وتركيب المادة أو عدم الإعلان عن نوع السمن النباتي المستخدم في محلات الحلويات أو حيازة السمن النباتي في محلات صناعة الحلويات بالسمن الحيواني، وبينت الوزارة آلية إعطاء الفواتير أثناء عملية البيع ما بين المنتج أو المستورد أو أي من حلقات الوساطة التجارية الأخرى مستثنيا الفلاحين من إعطاء الفواتير أثناء عملية البيع لافتة إلى أنه يحظر على المستوردين والمنتجين الامتناع عن تقديم البيانات الجمركية والوثائق اللازمة للسلع المستوردة أو المنتجة من قبلهم للعاملين المكلفين من قبل الوزارة كما يحظر على المستوردين والمنتجين وتجار الجملة ونصف الجملة الامتناع عن إعطاء فاتورة نظامية أو غير نظامية عند البيع لحلقات الوساطة التجارية الأخرى ويتوجب على تجار الجملة ونصف الجملة حيازة فواتير الشراء للمواد التي يتعاملون بها وعلى أصحاب الفعاليات التجارية بمختلف أنواعها تنظيم فواتير بمبيعاتهم نقداً آجلا أو بالأمانة وتنظيم فواتير بمبيعاتهم على نسختين باللغة العربية أو بواسطة الحاسوب.

وحددت الوزارة آليات بيع التصفيات الموسمية والنهائية والعروض الخاصة والتنزيلات في محلات الألبسة بحيث يجب ألا تقل نسبة التخفيض لأي من الأصناف موضوع التصفية الموسمية عن ٢٠ بالمئة كحد أدنى عن السعر المعلن سابقا قبل إجراء التصفية والحالات التي يحق للتاجر فيها اللجوء إلى التصفية النهائية كترك العمل التجاري أو في حال هدم المحل أو نقله أو البيع أو غيره وتحديد الحد الأدنى والأقصى لنسب التخفيضات الجارية على أسعار السلع والمواد والبضائع قبل إجراء التصفية ووضع بطاقة سعرية على كل صنف تدون عليها المواصفات والسعر وان يكون صاحب المحل التجاري حاصلا على سجل تجاري للنشاط الذي يمارسه.

كما أوضحت الوزارة آلية التعاون مع فروع نقابة الصيادلة في المحافظات والتعاون مع مديريات التجارة الداخلية لتنظيم المخالفات وكتابة الضبوط التموينية بحق المخالفين وآلية رفع الشكاوى للمتضررين في حال تعرضهم للضرر جراء خدمة مقدمة لهم من أحد المنتجين. وأكدت الوزارة أنه في حال إثبات بطلان الشكوى وعدم تبيان صحتها يحق للمدعى عليه أن يتقدم بطعن والادعاء على المشتكي ويمكن للراغبين والمعنيين الاطلاع على القرارات التنفيذية للقانون بالتفصيل على موقع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

«الكهرباء» تطلب اجتماعاً مع المصارف العامة لدراسة قروض مشاريع الطاقات المتجددة

محمد راكان مصطفى

طالبت وزارة الكهرباء بعقد اجتماع مع مديري المصارف العامة لمعرفة شروط منح قروض للمستثمرين في مشاريع الطاقات المتجددة، بالتفصيلات الدقيقة المطلوبة لدراسة هذا الموضوع.

يأتي هذا الطلب وفقاً لوزارة الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بناء على توصيات ورشة عمل الفرص الاستثمارية وسبل تمويل الطاقة المتجددة المنعقدة في الوزارة الكهرباء، وذلك لأهمية موضوع إمكانية منح قروض المستثمرين في مشاريع الطاقة المتجددة بشكل فردي، إضافة إلى إتاحة منح قروض مشتركة من عدة مصارف، نظراً لصعوبة تمويل المشاريع الكبيرة نظراً للضمانات التي تتطلبها.

وفي سياق مصرفي آخر، كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» أنه تمت إحالة مشروع مرسوم نسب تحصيل للمحامين المتعاقدين مع المصارف العامة إلى لجنة رسم السياسات في رئاسة الحكومة، لدراسته وبيان الرأي، ولدراسة التزامات المالية التي سوف تتحملها المصارف العامة نتيجة لهذا القرار.

وأوضح المصدر: إنه ووفقاً لاقتراح المصارف العامة المقدم إلى رئاسة الحكومة يتم تحميل نسب التحصيل على المقترض المتعثر وبهذه الحالة لن يتم تحميل القطاع المصرفي العام أي التزامات إضافية جراء تقاضي المحامين لنسب من التحصيل.

وفي السياق نفسه بيّن المصدر أن وزير المالية إسماعيل طلب من المصارف العامة أن تقوم بتزويده بقائمة اسمية بالمحامين المتعاقد معهم من المصارف، كما طالب بموافاته بقوائم تضم الملفات التنفيذية لدى كل مصرف.

يشار إلى أن وزير العدل كان قد اقترح في كتابه الموجه إلى الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء، تعديل نسبة التحصيل المقترحة في مسودة مشروع القرار المقدم من المصارف العامة لتكون النسب ٧ بالمئة للمبالغ المحصلة حتى ٥٠٠ ألف ليرة سورية، و٥ بالمئة للمبالغ المحصلة من ٥٠٠ ألف ليرة سورية وحتى مليون ليرة سورية على ألا يقل المبلغ عن خمسة وثلاثين ألف ليرة سورية، و١ بالمئة للمبالغ المحصلة من مليون فما فوق على ألا يقل المبلغ عن خمسين ألف ليرة سورية.

والجدير بالذكر أن توجيه رئيس الحكومة بإعداد مشروع قرار حول موضوع التعاقد من المصارف مع المحامين، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، جاء بناء على اقتراح تقدمت به إدارات المصارف العامة إلى رئاسة الحكومة للتعاقد مع محامين ذوي خبرة وكفاءة بهدف متابعة تحصيل وتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، وعلى خلفية عرض «الوطن» لوجود خلل في طريقة التعاقد التي تتبعها المصارف مع المحامين لمتابعة قضاياها، التي يرى بها بعض المصرفين طريقة خاطئة وتسهل حالات الفساد، من خلال ارتكاب تجاوزات من بعض المحامين في حال وجود إغراءات مالية من بعض المتعثرين.

على طاولة الجمعية العامة للشركة الوطنية للتأمين:

مطلوب حلّ المشكلات التي تواجه شركات التأمين في الحصول على احتياجاتها من القطع الأجنبي بالطرق النظامية

الوطن

كشف نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين محمد رستم أن الشركة حققت أرباحاً صافية بعد اقتطاع ضريبة الدخل بقيمة تجاوزت ٦٦٥ مليون ليرة سورية بنسبة زيادة ٥٩,٦ بالمئة عن العام ٢٠١٤، وعلى الرغم من الظروف التي يمر بها القطر، فقد بلغ مجموع الأقساط التي حققتها الشركة لعام ٢٠١٥ نحو ١,٣١٩ مليار ليرة سورية بنسبة زيادة بلغت ٧,٧ بالمئة عن العام ٢٠١٤.

وفي الكلمة التي ألقاها باسم رئيس مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة، بيّن رستم وجود زيادة في مجموع حقوق المساهمين ١,٦٠٨ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٥ إلى ٢,٠٤٣ مليار ليرة سورية، بنسبة زيادة ٢٧ بالمئة، كما تحقق نمو في إجمالي الموجودات من ٣,٩٣٤ مليارات ليرة سورية عام ٢٠١٤ ليصبح ٤,٧٥٥ مليارات ليرة سورية عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٢٠,٨٤ بالمئة.

وأوضح رستم أن إدارة الشركة عملت على ضبط الحوادث وقد نجحت في الحد من الحوادث المزيفة بالتعاون مع الجهات الوصائية المختصة، ما أدى إلى انخفاض عدد الحوادث المسجلة لدى الشركة، إضافة إلى قيام الشركة بمعالجة القضايا القديمة المتراكمة، ما أدى إلى انخفاض عدد الدعاوى المقامة بحق الشركة بشكل كبير جداً خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأكد رستم أن الشركة ماضية بثبات من أجل أن تكون الوطنية من الشركات المتقدمة، وتحافظ على الموقع المتميز بين شركات التأمين العاملة في السوق المحلية رغم الظرف الذي يمر به القطر، منوهاً بأن الشركة تقوم بشكل مستمر بتطوير كوادرها وتدريبهم ومتابعة التطورات التكنولوجية الحديثة لاستخدامها في أعمالها.

وأشار رستم إلى أن الشركة حريصة على التعاون المطلق مع الجهات الرسمية الناظمة لأعمال قطاع التأمين، وتوجه بالشكر والتقدير للمتعاملين مع الشركة، وللعاملين في الشركة.

من جهته أشاد مندوب هيئة الإشراف على التأمين بالنتائج التي حققتها الشركة خلال العام ٢٠١٥ من الناحية الفنية، وذلك من خلال إدارة الاكتتاب والمطالبات وتسويق وثائق التأمين وتوزيع المحافظ التأمينية بشكل أفضل من السنوات السابقة، إضافة إلى الأرباح المادية التي حققتها الشركة والاستثمارات الجديدة لها.

كما تقدم مندوب الهيئة بالنصح للشركة بضرورة الاهتمام بموضوع إعادة التأمين، الشيء الذي استوجب من رستم وبعض الحاضرين التطرق للمشكلات التي تعاني منها شركات قطاع التأمين بسبب القيود المفروضة عليها في الحصول على القطع الأجنبي لدفع حصة شركات إعادة التأمين، مجددين طلبهم بضرورة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه شركات التأمين في الحصول على احتياجات الشركات من القطع الأجنبي بالطرق النظامية، وذلك حتى يتسنى لهذه الشركات دفع التزاماتها بالقطع الأجنبي للبطاقة البرتقالية للاتحاد السوري لشركات التأمين، وبما يتيح لهذه الشركات زيادة حصة معيدي التأمين.

من جهته أكد مندوب هيئة الإشراف على التأمين أن الهيئة وجهت مذكرة إلى رئاسة الحكومة تتضمن المشكلات والعقبات التي تواجه الشركات بالنسبة للتعامل بالقطع الأجنبي موضحاً أن الموضوع تتم مناقشته على طاولة الحكومة، بهدف الوصول إلى الحل الأفضل.

> رستم: الأرباح زادت ٥٩,٦٪ العام الماضي ونجحنا في الحد من الحوادث المزيفة

أرقام بالألوان

بورصة دمشق: الأداء في شهر شباط هو الأفضل منذ بدء الحرب

أغلقت بورصة دمشق جلسة تداول يوم الخميس الفائت بحجم تداول قدره ٢٠٩,٦٥٧ أسهم موزعة على ١٤٧ صفقة بقيمة تداولات إجمالية تجاوزت ٢٦,٦ مليون ليرة سورية، ليحقق مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ارتفاعاً بـ١,٨٨ نقطة عن الجلسة الماضية.

وبذلك تكون بورصة دمشق قد حققت خلال الأسبوع الرابع من شهر شباط الحالي قيمة تداول نحو ٩٥,٤ مليون ليرة سورية بحجم تداول بلغ ٧٢٩,٤١٠ من خلال عقد ٤٦٨ صفقة خلال ٤ جلسات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن بأن شهر شباط الحالي يعتبر أفضل شهر بنتائجه منذ بداية الأزمة وذلك يعود للنتائج الإيجابية للشركات التي أفصحت وعددها ٢١ شركة وكانت كل الشركات رابحة بقيم أعلى من قيم شهر شباط للعام ٢٠١٤، كما ساهم العامل النفسي بتحسن الأوضاع في البلد بارتياح المستثمرين، ولفت حسن إلى أن المؤشر الذي حققته البورصة خلال الشهر الحالي يعتبر أعلى مستوى للمؤشر بقيمة ١٣٨٠ نقطة خلال أربع سنوات، والقيمة السوقية للسوق هي ١٥١ مليار ليرة سورية وهي أعلى قيمة منذ إعلان افتتاح السوق في العام ٢٠٠٩.

كفالة شركات الصرافة تحلّ محل المؤونة في «المركزي»!

تباينت أسعار صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية يوم أمس، فبينما سجلت انخفاضاً قرب ٤٣٢ ليرة للمبيع، والشراء بأسعار أقل من ٤٣٠، وذلك بحسب ما أكده أكثر من مصدر في شركات الصرافة في اتصال هاتفي مع «الوطن»، في حين تناقلت بعض صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الموبايل المرتبطة بأسعار متباينة خلال يوم أمس، بين ٤٣٢ و٤٣٦ ليرة للدولار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير إحدى شركات الصرافة أن حركة مبيع الدولار في شركات الصرافة تعتبر جيدة ويوجد إقبال بعد أن خفّض المصرف المركزي المبلغ المسموح ببيعه للمواطن إلى ٢٠٠ دولار في الشهر الواحد.

ولفت إلى أن قرار المصرف المركزي الأخير الذي سمح لشركات الصرافة بتمويل إجازات الاستيراد من الفئة /ب/ الذي جاء رداً على طلب شركات الصرافة، موضحاً بأن شركات الصرافة ستقوم بكفالة التاجر بدلاً من دفع مبلغ المؤونة لدى المصرف المركزي، مضيفاً بأن الشركة لن تكفل أي تاجر حتى يقدم إجازة استيراد والفواتير الرسمية والشهادة الجمركية، وبناءً على علاقة الثقة بين التاجر وشركة الصرافة فهي لن تمنح أي تاجر هذه الكفالة، كونها ستكون مجبرة على دفع المبلغ للمصرف المركزي في حال عدم التزام التاجر.

صاغة يبيعون ذهباً مهرباً في دمشق

سجل الذهب انخفاضاً طفيفاً مع بداية الأسبوع بفارق مئة ليرة سورية عن نهاية الأسبوع الماضي حيث سعّر غرام الذهب عيار /٢١/ بـ١٤٨٠٠ ليرة سورية، وغرام الذهب عيار /١٨/ بـ١٢٦٨٦ ليرة سورية، لتسجل الليرة الذهبية السورية سعر ١٢١ ألف ل.س، والأونصة الذهبية السورية سعر ٥٣٢ ألف ل.س.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن نقيب الصاغة في دمشق غسان جزماتي أن الانخفاض الطفيف في تسعيرة الذهب مع بداية الأسبوع يعود لانخفاض سعر الأونصة عالمياً حيث سجلت سعر ١٢٢٢ دولاراً مع بداية الأسبوع، بعد أن كانت سجلت ١٢٤٠ دولاراً مع نهاية الأسبوع الماضي، وأشار جزماتي إلى أن التسعير تم على أساس دولار وسطي بـ٤٢٥ ليرة سورية. وفي سياق متصل لفت نقيب الصاغة في دمشق إلى أنه تم ضبط مخالفتين من قبل الدورية المشتركة بين جمعية الصاغة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث تم ضبط محلين في دمشق يقومان ببيع ذهب مهرب إيطالي المصدر دون دمغة، وقد تم إحالة المخالفين إلى القضاء المختص، مضيفاً بأن جمعية الصاغة بدمشق ستقوم بتسيير دوريات بشكل مفاجئ بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وخاصة ضمن مناطق الضواحي والأرياف التي تكثر فيها حالات التلاعب والغش.

«الأسود»: مكاسب أسبوعية لامست ١١٪

تراجعت أسعار النفط بفعل مبيعات لجني الأرباح بعد مكاسب قوية على مدى الأسبوع الماضي دفعت الخام الأميركي إلى تسجيل أكبر زيادة أسبوعية في سبع سنوات.

وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، فقد ارتدت الأسعار عن مكاسبها المبكرة وتحولت للانخفاض عقب نشر أحدث بيانات أسبوعية من شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية والتي أظهرت عاشر تراجع أسبوعي على التوالي في عدد الحفارات النفطية في الولايات المتحدة وهي بيانات ايجابية للنفط لكن المتعاملين والمستثمرين اختاروا أن يبيعوا لجني الأرباح.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق جلسة التداول منخفضة ١٩ سنتا أو ما يعادل ٠,٥٤ بالمئة لتسجل عند التسوية ٣٥,١٠ دولاراً للبرميل بعد أن كانت قفزت في وقت سابق من الجلسة إلى ٣٧ دولاراً وهو أعلى مستوى منذ الخامس من كانون الثاني.

وأغلقت عقود الخام الأميركي منخفضة ٢٩ سنتاً أو ٠,٩ بالمئة إلى ٣٢,٧٨ دولاراً للبرميل بعد أن كانت قفزت نحو ١,٧ دولار في وقت سابق يوم الجمعة.

وينهي برنت الأسبوع على مكاسب تزيد على ٦ بالمئة في حين سجل الخام الأميركي قفزة ١١ بالمئة على مدى الأسبوع هي أكبر زيادة أسبوعية في سبع سنوات.